

الأسس التاريخية والفلسفية لاستقلال القضاء

The Historical and Philosophical Foundations of Judicial Independence

خليفة أسماء

بوصيدة فيصل *

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة

a.khlifi@univ-skikda.dz

f.bouseida@unv-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/01 - تاريخ القبول: 2025/07/09 - تاريخ النشر: 2025/07/15

الملخص:

يشكل تاريخ القانون وفلسفته علمين ضروريين لفهم نشأة الأفكار القانونية؛ وانطلاقاً من ذلك فإنه يجب النظر إلى استقلال القضاء كمؤسسة قانونية ذات تاريخ وفلسفة ومعينة وصلت بها إلى المستوى الحالي من التكريس الدستوري والقانوني الذي لا غبار عليه.

إن البحث يكشف أن القضاء كثيراً ما كان يشكّى من تحكمه، خاصة في المجال الجنائي، وتاريخ أوروبا في القرون الوسطى وفرنسا على التحديد شاهد على ذلك، وهو الذي أدى إلى ظهور مبدأ الشرعية الجنائية لمنع تحكم القضاة، ثم انحاز الفلاسفة والمفكرون إلى فكرة الفصل بين السلطات التي جاء بها مونتسكيو، والتي تعتبر أحد أصول استقلال القضاء، بيد أنها ليس الفكرة الوحيدة التي أدت إلى ميلاد هذا المبدأ، بل هناك أسس تاريخية وفلسفية عديدة، يقدمها هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: القضاء؛ استقلال؛ فلسفة القانون؛ أسس؛ تاريخ القانون.

Abstract:

Legal history and philosophy are vital for understanding the emergence of legal concepts. Judicial independence, with its distinct historical and philosophical roots, has achieved irrefutable constitutional and legal enshrinement.

Historically, the judiciary faced criticism for arbitrary power, especially in criminal cases, evident in medieval Europe and France. This led to the principle of criminal legality to prevent judicial overreach. Montesquieu's separation of powers, favored by thinkers, later became a cornerstone of judicial independence. However, this article explores numerous other historical and philosophical foundations beyond this key principle.

Keywords: Judiciary; Independence; Philosophy of Law; Foundations; History of Law.

مقدمة

إن المدخل إلى دراسة استقلال القضاء يتمثل في أن جهاز القضاء كان دائما محلا للنقد من قبل المفكرين والفلاسفة ورجال القانون والإعلام، وحتى من أهل الفن والسينما، ومن عموم الناس؛ وفي فرنسا بالتحديد ظهرت كتابات كثيرة في السنوات الأخيرة تؤرخ لما سمي بالمحاكم المجرمة Les tribunaux criminels التي سبقت عهد الثورة الفرنسية، هذه الأخيرة التي جاء على إثرها نهضة فكرية منقطعة النظير أطلق عليها عصر التنوير، أين قام عدد لا بأس به من الفلاسفة بالتنظير لمرحلة جديدة من استقلال العدالة، وكان أسوتهم في ذلك هو كتابات الفيلسوف

الإنجليزي جون لوك، وبالخصوص كتابه عن الحكومة المدنية، ومن المفارقات أن لوك قد أهمل القضاء بصفته سلطة مستقلة في كتابه المذكور.

وحتى يكون القضاء قائما بمهامه وينأى بنفسه عن النقد والتشويه من أي طرف كان فإنه يحتاج إلى محددات قانونية تضمن له استقلاله وحياده، وتحميه من تأثير السلطات الأخرى ومن تأثير الإعلام والأفراد والرأي العام، وهذا ما يتكفل به ما يطلق عليه مبدأ استقلال القضاء الذي يتجسد في قواعد تقنية معينة، وهو إلى ذلك يتأسس على اعتبارات تاريخية وفلسفية تساعد على فهمه وتعتبر مدخلا له.

انطلاقا من ذلك جاء هذا المقال لمحاولة التأسيس الفلسفي والتاريخي لظهور فكرة استقلال القضاء، وتأسيس هذه الفكرة حتى وصلت إلى شكلها الحالي، وهو مقال إذن يندرج في فلسفة القانون وتاريخ القانون باعتبارهما علمين ضروريين لفهم مختلف المؤسسات والنظم القانونية الحالية، ولذلك فإن هذه الدراسة تأتي في مبحثين، مبحث أول يتناول الأسس التاريخية لاستقلال القضاء، ومبحث ثان للأسس الفلسفية لهذا الاستقلال.

المبحث الأول: الأسس التاريخية لاستقلال القضاء:

لا يمكن الجزم من الناحية التاريخية بتحديد بداية ظهور مبدأ استقلال القضاء، إلا أنه يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أفكار أفلاطون في كتابه الجمهورية، وفي كتاب القوانين؛ وفي هذا الكتاب الأخير أشار أفلاطون إلى توزيع وظائف الدولة على هيئات، وجعل لفض المنازعات هيئة مستقلة¹، على أنه يمكن أن نشير إلى

¹ عدنان عاجل عبيد، أثر استقلال القضاء عن الحكومة في دولة القانون، دراسة دستورية مقارنة بالأنظمة القضائية العربية والعالمية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، ط 2، 2018، ص 66.

نظرية المرفق العام ودورها في التأسيس لهذا المبدأ (المطلب الأول) ثم أخذ المبدأ مكانته تدريجياً في المواثيق الدولية المختلفة وصار مبدأً معروفاً (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ظهور نظرية المرفق العام ودورها في التأسيس لمبدأ استقلال القضاء:

إن أسس استقلال القضاء من الناحية التاريخية تقودنا إلى الحديث عن نشأة نظرية المرفق العام في فرنسا، فهذه النظرية الهامة في القانون بصفة عامة كانت رداً على هيمنة القضاء، أو ما كان يطلق عليه البرلمانات؛ حيث كان القضاء مستقلاً عن السلطة الملكية، وذلك أنهم كانوا يشترون مناصبهم بالمال، ما يجعلهم محصنين ضد العزل، وقد استعملوا هذه الحصانة ضد الإدارة وحتى في مواجهة الملك، فكانوا يتدخلون في عمل الإدارة ويمتنعون عن تسجيل الأوامر الملكية في سجل المحكمة، ولذلك فإن ثوار الثورة الفرنسية قاموا بجعل القضاء بالانتخاب²، وقد بقي القضاء يعامل دائماً على أنه مرفق عام إلى وقت متأخر جداً، ولم يكن من السهل الاعتراف به كسلطة³.

لم تخط فرنسا خطوتها نحو إعلان استقلال القضاء إلا متأخرة، ذلك أنها كانت دائماً متخوفة من فكرة تعسف القضاة وتحكمهم التي عرفتها في جزء من

² Serge Dauchy, Le juge, bouche de la loi. A propos de la célèbre métaphore de Montesquieu, *Nagoya University Journal of Law and Politics*, 2014, 256, pp.325-343, url : <https://hal.univ-lille.fr/hal-02959170>. Dernière visite : 07/11/2023 à 18:45.

³ انظر: سفيان عبدلي، ضمانات استقلال السلطة القضائية بين الجزائر وفرنسا، نور بابليشينغ، برلين، ط 1، 2011، ص 22 وما يليها.

تاريخها، ويعبر عن ذلك غالبا بالخوف من "حكومة القضاة"⁴، وراح رجال الثورة الفرنسية يعلنون أن القاضي لا يحتكم إلا للقانون، وأن القانون هو فم القانون⁵، وقد بلغ التخوف من ذلك إلى درجة أن القانون المدني لسنة 1804 عندما صدر فإنه نص في المادة 5 منه على أنه يحظر على القضاة أن يحكموا عن طريق أحكام عامة وتنظيمية في القضايا المعروضة عليهم⁶.

ولا يزال الفقه القانوني في فرنسا يعاني من ذلك الموقف الغريب الذي أعقب نشوء الحركة الدستورية بعد الثورة الفرنسية، ويلاحظ هذا مثلا في عدم فهم مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بسبب أن مجرد وجود القاضي الإداري يشكل اعتداء خطيرا على الفصل بين السلطات بالمفهوم الدقيق، فالقاضي الإداري يمارس رقابة

⁴ إن هذا المصطلح عرف في إنجلترا، وذلك أن مونتسكيو قد أقام هناك من سنة 1729 إلى 1731، وقد كان له تأثير أيضا هناك بأفكاره إلى درجة أن ما يعرف بدستور إنجلترا قد تبني في أحد مواده مقولته الشهيرة والتي تم اقتباسها حرفيا « Le juge est la bouche qui prononce les paroles de la loi »، أما مبتكر هذا المصطلح (حكومة القضاء) الذي كثيرا ما يساء فهمه فهو الإنجليزي السير ويليام بلاكستون sir William Blackstone الذي كان معاصرا لمونتسكيو، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدستور (دستور إنجلترا الصادر في 1791) يعتبر من بين أقدم الوثائق التي نصت على استقلال القضاء، انظر:

Serge Dauchy, op.cit, p 7.

⁵ جاءت هذه العبارة في كتاب روح القوانين لمونتسكيو ضمن هذا المقطع:

« Les juges de la nation ne sont que la bouche qui prononce les paroles de la loi, des êtres inanimés, qui n'en peuvent modérer ni la force ni la rigueur », voir : Jean-Claude MARIN, Le juge est-il toujours la bouche de la loi ? Intervention dans le Conférence débat « Club du Châtelet », 23 novembre 2011, à l'adresse :

https://paris.notaires.fr/sites/default/files/club_du_chatelet_novembre_2011_discours_de_jean-claude_marin_le_juge_est-il_toujours_la_bouche_de_la_loi_discours.pdf. Dernière visite : 07/11/2023 à : 18:46.

⁶ "Il est défendu aux juges de prononcer par voie de disposition générale et réglementaire sur les causes qui leur sont soumises".

هرمية حقيقية، علما أن هذا القضاء هو روح القانون العام الفرنسي، ومن ثم فإنه لا تبقى سوى سلطة المحاكم الأوروبية التي هي لوحدها تستطيع الحد من سلطة مجلس الدولة، فاستقلال القضاء في فرنسا يرمي بالدرجة الأولى إلى منع تحكم القضاة، في حين أن النظام القضائي المزدوج يؤدي إلى التساؤل حول مبدأ الفصل بين السلطات من الأساس⁷.

لقد عرف التشريع الفرنسي منذ وقت مبكر مسؤولية القضاة المدنية والتأديبية والجزائية، وعلى سبيل المثال فإن الهيئة التقليدية التي عهد لها بتأديب القضاة، وهي المجلس الأعلى للقضاء، والذي اقتبس منه المشرع الجزائري، يعود تأسيسه إلى قانون 30 أوت 1883، حيث كانت محكمة النقض هي نفسها تجتمع في شكل مجلس أعلى للقضاء، بينما صار مستقلا بهذا الاسم عقب دستور 1947، أما المسؤولية المدنية للقضاة فهي منصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية لسنة 1806، بينما يغص قانون العقوبات بالمواد التي تجرم الأفعال التي يأتها القضاة⁸، وهذا أمر جلي لكل من يطلع على نصوص هذا القانون، فكثير من جرائم ذوي الصفة تبدأ بالقضاء قبل الموظفين والضبط والقواد وباقي أعوان الدولة، وهي وضعية تفسر التخوف الذي يكتنه المجتمع الفرنسي لجهاز القضاء.

⁷ Serge Sur, Pour un pouvoir judiciaire, *Commentaire*, V 178, N 2, 2022, pp. 291-296, disponible sur: <https://shs.cairn.info/revue-commentaire-2022-2-page-291>, dernière visite : 07/11/2023 à : 22:04.

⁸ Sem-linkJulie Joly-Hurard, La responsabilité civile, pénale et disciplinaire des magistrats, *Revue internationale de droit comparé*, V 58, N 2, 2006, pp. 439-475, disponible à l'adresse :

https://www.persee.fr/doc/ridc_0035-3337_2006_num_58_2_19431?q=|%27ind%C3%A9pendance+des+magistrats, dernière visite : 07/11/2023 à : 22:25.

المطلب الثاني: مبدأ استقلال القضاء في المواثيق الدولية:

هذا ويرجع تكريس مبدأ استقلال القضاء في العصر الحديث على مستوى الوثائق الدولية إلى المادة 16 من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 التي تنص على أن "كل مجتمع لا يكفل ضمان الحريات ولا يحدد الفصل بين السلطات هو مجتمع بلا دستور"، وكذلك جاءت المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والتي نصت على أن "لكل إنسان الحق على قدم المساواة مع الآخرين في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة..."، والمادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، وكذلك فعلت العديد من المواثيق الدولية والإقليمية⁹.

وقد تبنت الأمم المتحدة في وقت لاحق بتاريخ 13 ديسمبر 1985 ما أطلق عليه مبادئ الأمم المتحدة بشأن استقلال القضاء، والذي أسفر عن فعاليات المؤتمر العالمي لاستقلال القضاء¹⁰.

ودون الخوض في مجمل الأفكار التي جاءت في كل تلك المواثيق يكفي أن نشير إلى المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية التي تم وضعها عام 1985 من خلال الأمم المتحدة، وهي بالخصوص الستة الآتية:

⁹ انظر: ماهر عبد موله، استقلال القضاء التونسي اليوم، مجلة دراسات قانونية، تصدر عن جامعة صفاقس، العدد 23، ص 105.

¹⁰ الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، على الرابط: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-independence-judiciary>, dernière visite :07/11/2023 à : 18:46.

- 1- تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وتؤطره من خلال النص عليه في الدستور أو في قوانين البلد الأخرى، ويجب على كل مؤسسات الدولة أن تحترم وتراعي هذا الاستقلال.
 - 2- يفصل القضاء في القضايا بشكل محايد، بناءً على الوقائع، ووفقاً للقانون، دون أي قيود أو تأثير غير مبرر أو إكراه أو تهديد أو تدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من أي طرف أو جهة كانت، أو لأي سبب من الأسباب.
 3. للسلطة القضائية الولاية على أي مسألة ذات طبيعة قضائية، ولها كذلك السلطة الحصرية في تقرير ما إذا كانت المسألة المعروضة عليها تقع ضمن اختصاصها الذي حدده القانون أم لا.
 - 4- لا يجوز أن يكون هناك أي تدخل غير مبرر في الإجراءات القانونية.
 - 5- إن مبدأ استقلال القضاء يمنح للقضاة الحق والواجب لضمان إجراء المحاكمات بشكل عادل واحترام حقوق الخصوم.
 - 6- تلتزم كل دولة عضو بتوفير الموارد الكافية للسلطة القضائية للقيام بذلك، وتمكنها من القيام بواجباتها بشكل صحيح.
- يشار أخيراً إلى أن استقلال القضاء هو أيضاً أحد أهم المحاور التي تستأثر باهتمام الاتحاد الدولي للقضاة (UIM) l'Union Internationale des Magistrats الذي تأسس سنة 1953 في سالزبورغ بالنمسا على إثر الحرب العالمية الثانية، وهو منظمة غير حكومية تضم إليها أفراداً وجمعيات خاصة بالقضاة من ستين دولة منضمة.

المبحث الثاني: الأسس الفلسفية لاستقلال القضاء:

إن أسس استقلال القضاء ترجع إلى العديد من الأفكار الفلسفية السائدة في الفكر القانوني الحديث، ومنها أن استقلال القضاء هو مطلب أخلاقي (المطلب الأول) وكذلك هو نتيجة للمبدأ الفقهي القائل بالفصل بين السلطات (المطلب الثاني)، وهناك من يؤسس استقلال القضاء كحق من حقوق الإنسان (المطلب الثالث) وهناك من يربط بين استقلال القضاء وبين فكرة حصانة القاضي (المطلب الرابع) وأخيرا فإن المحاكمة العادلة هي الفكرة الفلسفية والقانونية في آن واحد التي صارت تجمع ضمنها الكثير من المبادئ التي تحكم سير القضاء ومن بينها استقلال القضاء (المطلب الخامس).

المطلب الأول: استقلال القضاء مطلب أخلاقي:

إن استقلال القضاء هو مبدأ كرسه النصوص، ولذلك فقد أصبح في حد ذاته معيارا قانونيا، لكنه يبقى أيضا مطلباً أخلاقياً يشير إلى منظومة من القيم، أو أخلاق القاضي باختصار؛ فاستقلال القضاء هو نوع من الحماية، يحمي القاضي أولاً، فعندما يرتكب القاضي انتهاكاً لقاعدة السلوك هذه أي الاستقلالية فقد يتعرض لعقوبة أو مسؤولية¹¹.

وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة على إثر التطور الذي شهده مبدأ استقلال القضاء ما يسمى بأخلاقيات القضاء، فالقضاة كما غيرهم من أصحاب الوظائف والمهن الحساسة والمهمة يحتاجون إلى مدونات أخلاقية، ومن التجارب الرائدة في

¹¹ Fabrice Hourquebie, L'indépendance de la justice dans les pays francophones, *Les Cahiers de la Justice*, V 2, N 2, 2012, pp. 41-61, disponible sur : <https://droit.cairn.info/revue-les-cahiers-de-la-justice-2012-2-page-41>? Visité le : 30/05/2025 à : 19:15.

هذا المجال نذكر التجربة الإيطالية، فهذه المدونة التي صادقت عليها الجمعية الوطنية للقضاة الإيطاليين والتي تضمن أزيد من 90 بالمائة من قضاة إيطاليا استطاعت أن تفرض قيودا أخلاقية على القضاة تضمن استقلالهم، من بينها منعهم من الانضمام إلى الأحزاب وإبداء الآراء السياسية، وكذا استقلال القضاء عن الإعلام الذي بات يورق الكثير من الدول بسبب لجوء القضاة إلى التصريحات في وسائل الإعلام، وأيضا ما سماه البعض بالاستقلال عن الجهل، حتى يكون للقاضي الاحترام اللازم، فالقاضي المستقل هو قاض مدرب تدريباً جيداً، فلا بد من حصول القضاة على المزيد من التكوين والتدريب حتى لا يكون القاضي مثل الحمار الذي يحمل أسفارا L'âne portant des reliques¹².

والحقيقة أن استقلال القضاء تزداد أهميته في المجال الجنائي الذي يعرف قضاؤه تعددا في الجهات والوظائف القضائية، لذلك صار الحديث أكثر عن استقلال النيابة العامة، فهذه الأخيرة تكون في مأزق حين تحارب الفساد على الخصوص، وعندما تنجر إلى التحقيق في جرائم مع أصحاب المراكز الاقتصادية والمالية والسياسية، فيكون من الضروري أن يكون النائب العام قادرا على هذا التحقيق وعلى استقلاله، ونرى كثيرا من الفقه الجنائي يركز على ضرورة استقلال النيابة العامة عن وزير العدل، ولذلك فإن استقلال القضاء دائما هو مطلب أخلاقي أو سياسي إن صح التعبير، أي يجب أن تصحبه إرادة سياسية¹³.

¹² Giacomo OBERTO, l'autonomie de la justice dans sa gestion : l'expérience italienne, rapport publié sur:

<https://www.giacomooberto.com/rabat2006/rapport.htm>, visité le : 07/11/2023 à : 20:09.

¹³ Ibidem.

المطلب الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات كأساس لاستقلال القاضي:

إن استقلال القضاء هو نتيجة مباشرة للتفسير الدقيق لمبدأ الفصل بين السلطات، فبدون الاستقلال لا وجود للسلطة القضائية، ولذلك تسعى جميع المؤسسات التي تتألف منها السلطة القضائية، سواء بفروعها العادية أو بفرعها الدستوري، إلى ترسيخ هذا الاستقلال الشخصي والعضوي.

تجدر الإشارة إلى أن مسألة استقلال القضاء لا تطرح إلا في ظل سيادة القانون، وتعتمد في واقع الأمر على التقدم في عملية بناء دولة القانون. فكلما اكتمل حكم القانون كلما زاد السعي إلى تكريس استقلال القضاء؛ وبالنسبة فكلما كان حكم القانون أقل وضوحا كلما أصبح الاستقلال مطلباً أساسياً وأولوية للسلطة السياسية. وفي جميع الأحوال فإن الدولة التي ترغب في الانضمام إلى نادي الديمقراطيات الدستورية لا يمكنها تجنب أو تناسي إعلان استقلال القضاء في قوانينها الأساسية، ولذلك رأينا الدساتير الحديثة تعلن اعتناق هذا المبدأ؛ لكن الدول التي هي أقل ديمقراطية فهي غالباً تقع في إفراغ المبدأ من جوهره، وعدم مراعاة الممارسات التي تتعارض بشكل واضح مع مبادئ الاستقلال¹⁴.

من النقاشات التي أخذت حيزاً كبيراً في الفقه الدستوري والقانوني هو أن القضاء جزء من أجهزة الدولة، وبالتالي فهناك من يصبر على أنه وظيفة من وظائف الدولة، لكن هناك من يرقى به إلى درجة سلطة من السلطات¹⁵، وهذا هو الذي آلت إليه أغلب الدساتير المعاصرة، وما يترتب على ذلك من أن القضاء ينطبق عليه مبدأ

¹⁴ Giacomo OBERTO, op. cit, pp 41-61.

¹⁵ انظر حول هذا النقاش: محمد عصفور، استقلال السلطة القضائية، مطبعة أطلس القاهرة، القاهرة، 1969، ص 5 وما يليها.

الفصل بين السلطات¹⁶، بمعنى أن السلطة القضائية ينبغي أن تكون منفصلة عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا الفصل له مظاهر محددة يتم بناء على توافرها أو عدم توافرها الحكم بأن هناك استقلالا للقضاء أم لا.

المطلب الثالث: استقلال القضاء حق من حقوق الإنسان:

إن التزام الدولة بإقامة العدالة عن طريق القضاء أمر بديهي، والعدالة هي أمر يحتاجه الإنسان كحاجته إلى الحياة، ولا عدالة دون استقلال للقضاء، فاستقلال القضاء إذن ضمان هامة لتحقيق العدل والمساواة، فكما أن المساواة حق من حقوق الإنسان فإن القضاء العادل المستقل هو حق من حقوق الإنسان أيضا، لأنهما وجهان لعملة واحدة¹⁷، وأن حرية الناس وازدهارها تعتمد بشكل كبير على وجود مؤسسات قضائية قوية ومستقلة عن تأثير الحكومات.

إن اعتبار استقلال القضاء حقا من حقوق الإنسان يعني أيضا من بين ما يعني أن القضاة من حقهم أن يكون لهم إطار قانوني يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم، وهذا ما جاءت به المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المنبثقة الأمم المتحدة والتي جاء في البند 8 منها: "وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لأعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع، ومع ذلك يشترط أن يسلك القضاة دائما، لدى ممارسة حقوقهم، مسلكا يحفظ هيبة منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء".

¹⁶ طلعت يوسف خاطر، استقلال القضاء: حق الإنسان في اللجوء إلى قضاء مستقل، دار الفكر والقانون،

المنصورة، ط 1، 2014، ص 17.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 6.

المطلب الرابع: حصانة القاضي كترجمة لاستقلال القضاء:

إن حصانة القاضي، وعدم مسؤوليته، وحرية في تكوين عقيدته ورأيه وحكمه، هي كلها أسس لاستقلال القضاء، فالقاضي لا يمكن أن يخضع في عقيدته وآرائه وأحكامه إلا للقانون، وليس للسياسيين أو للأفراد الذين يودون أن يخضع القضاء لأهوائهم، ولذلك فإن القاضي يملك امتيازاً بموجب مبدأ استقلال القضاء يجعله محصناً من المساءلة والمتابعة المدنية بسبب أخطائه في الحكم، وإنما الطريق لتصحيح أخطاء القضاة هو الطعن، والقاضي محصن أيضاً ضد أي إجراء قضائي بسبب تصرف أو قول أثناء ممارسته لوظيفته، وقد قال المستشار كيلي kelly: "إن هذا الحكم القانوني ليس معداً لحماية أو منفعة قاض شرير أو فاسد وإنما لتحقيق صالح العامة الذين من مصلحتهم أن تكون لدى القضاة الحرية في ممارسة وظائفهم باستقلال وبدون خوف من العواقب إذ كيف يستطيع قاض أن يمارس وظيفته إذا كان يعيش في خوف في كل يوم بل وفي كل ساعة من رفع دعوى ضده في شأن تصرف قد أتاها أثناء نظر قضية"¹⁸.

أما مؤسسة رد أو مخاصمة القضاة فهي لا ترمي إلى الحد من استقلال القاضي، بل بالعكس من ذلك فهي توفر ضماناً للقاضي بإحاطته بحماية تجعله في مأمن من كيد العابثين الذي قد يحاولون النيل من كرمته برفع دعاوى عادية لمجرد التشهير به¹⁹.

¹⁸ أحمد رفعت خفاجي، قيم وتقاليد السلطة القضائية، مكتبة غريب، القاهرة، 1990، ص 40.

¹⁹ المرجع نفسه، ص 55.

واستقلالية القاضي لا تعني عدم مسؤوليته، بل إن مسؤولية القاضي كانت ولا زالت سارية، وقد لقي هذا الموضوع اهتماما كبيرا في فرنسا في السنوات الأخيرة ما جعل المجلس الأعلى للقضاء هناك يعقد دورة كاملة من الملتقيات بتاريخ 12 مارس و6 ماي و30 جوان 2021 بمقر محكمة النقض حول هذا الموضوع، أي القاضي بين الاستقلالية والمسؤولية²⁰، كما تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول عوائق استقلال القضاء، وقام رئيس الجمهورية نفسه بطلب الرأي من المجلس الأعلى للقضاء بموجب رسالة في 17 فيفري 2021، وقد خلص المجلس في رده على تلك الرسالة إلى ثلاثين مقترحا في هذا الشأن²¹.

المطلب الخامس: المحاكمة العادلة من أسس استقلال القضاء:

إن المتابع للحركة الفقهية في السنوات الأخيرة في المجال الجنائي على الخصوص يلاحظ تصاعدا في البداية لفكرة الضمانات الإجرائية التي استحوذت على اهتمام الباحثين والعاملين على حد سواء، وتعني الضمانات الإجرائية تزويد القوانين الإجرائية بالمزيد من الضمانات الخاصة بالأطراف في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الدعوى، ليتم في الأخير العدول جزئيا عن هذه الفكرة التي وصلت إلى نهايتها بتأسيس ما أطلق عليه المحاكمة العادلة أو المنصفة، وهي

²⁰ يرجع إلى:

Le CSM se penche sur la responsabilité et l'indépendance des magistrats, *Gaz. Pal.*, 9 mars 2021, voir : <https://www.labase-lextenso.fr/gazette-du-palais/GPL398xQ>, visité le 30/05/2025 à : 19:26.

²¹ Chantal Arens, La responsabilité du magistrat, *Archives de philosophie du droit*, V 63, N1, 2021, pp 157 - 163, disponible à l'adresse :

<https://www.cairn.info/revue-archives-de-philosophie-du-droit-2021-1-page-157.htm>, dernière visite : 07/11/2023 à : 19:09.

المحاكمة التي تتوفر فيها الضمانات في مختلف مراحلها، ويأتي على رأس تلك الضمانات استقلال القضاء، فاستقلال القضاء هو ضمانة للمتقاضين، وهو معيار للمحاكمة المنصفة.

والعلاقة بين ضمانات المحاكمة العادلة واستقلال القضاء وثيقة، وهي تبدأ من ضمانة المساواة أمام القانون، وأمام القضاء، والحق في اللجوء إلى القضاء، والحق في نظر الدعوى أمام القاضي الطبيعي، وأمام قاضي مستقل، وكذلك حياد القضاء.²²

الخاتمة:

إن المواطن والمجتمع بصفة عامة ينتظر من القضاء أن يكون في مستوى تطلعاته إلى العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، لكن القضاء لا يمكن أن يحقق ذلك إلا إذا تم تزويده بالمبادئ اللازمة والظروف المواتية لأداء عمله، وقد اهتمت التشريعات إلى الإعلان عن مبدأ استقلال القضاء، ولازالت كل مرة تزود هذا المبدأ بما يلزم من أجل تفعيله وتحقيقه على أكمل وجه، لكن هذا الأمر لم يأت بين عشية وضحاها، بل هو ثمرة تطور تاريخي عانى فيه الناس من تحكم القضاة وتعسفهم، ومن استغلالهم أيضا من قبل السلطات الأخرى التي تهيمن عليهم، وفي كلتا الحالتين كان المطلب الرئيسي الذي يضمن حقوق المتقاضين ويضمن الثقة في أحكامهم هو استقلال القضاء.

²² عمر الحاج محمد الحاج، ضمانات حق المتهم في محاكمة عادلة في الفقه المقارن، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011، ص 143.

إن التوصية التي يمكن الخروج بها من هذا المقال هو أن يكون هناك اهتمام حقيقي بفلسفة القانون وبتاريخ القانون لأن تطور القانون مرهون بمعرفة الخلفيات والأسس التي تقوم عليها الأفكار القانونية، ويكون ذلك عبر فتح تخصصات في كليات الحقوق تهتم بهذه العلوم المنهجية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- أحمد رفعت خفاجي، قيم وتقاليد السلطة القضائية، مكتبة غريب، القاهرة، 1990.
- 2- سفيان عبدلي، ضمانات استقلال السلطة القضائية بين الجزائر وفرنسا، نور بابليشينغ، برلين، ط 1، 2011.
- 3- طلعت يوسف خاطر، استقلال القضاء: حق الإنسان في اللجوء إلى قضاء مستقل، دار الفكر والقانون، المنصورة، ط 1، 2014.
- 4- عدنان عاجل عبيد، أثر استقلال القضاء عن الحكومة في دولة القانون، دراسة دستورية مقارنة بالأنظمة القضائية العربية والعالمية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، ط 2، 2018.
- 5- محمد عصفور، استقلال السلطة القضائية، مطبعة أطلس القاهرة، القاهرة، 1969.

ثانياً: المقالات:

- 6- ماهر عبد موله، استقلال القضاء التونسي اليوم، مجلة دراسات قانونية، تصدر عن جامعة صفاقس، العدد 23، ص 105.

7- Chantal Arens, La responsabilité du magistrat, *Archives de philosophie du droit*, V 63, N1, 2021, pp 157 - 163, disponible à l'adresse :

<https://www.cairn.info/revue-archives-de-philosophie-du-droit-2021-1-page-157.htm>. Dernière visite : 07/11/2023 à : 19:09.

8- Fabrice Hourquebie, L'indépendance de la justice dans les pays francophones, *Les Cahiers de la Justice*, V 2, N 2, 2012, pp. 41-61, disponible sur : <https://droit.cairn.info/revue-les-cahiers-de-la-justice-2012-2-page-41>? Visité le : 30/05/2025 à : 19:15.

9- Jean-Claude MARIN, Le juge est-il toujours la bouche de la loi ? Intervention dans le Conférence débat « Club du Châtelet », 23 novembre 2011, à l'adresse :

https://paris.notaires.fr/sites/default/files/club_du_chatelet_novembre_2011_discours_de_jean-claude_marin_le_juge_est-il_toujours_la_bouche_de_la_loi_discours.pdf. Dernière visite : 07/11/2023 à : 18:46.

10- Sem-linkJulie Joly-Hurard, La responsabilité civile, pénale et disciplinaire des magistrats, *Revue internationale de droit comparé*, V 58, N 2, 2006, pp. 439-475, disponible à l'adresse:

https://www.persee.fr/doc/ridc_0035-3337_2006_num_58_2_19431?q=ind%C3%A9pendance+des+magistrats, dernière visite : 07/11/2023 à : 22:25.

11- Serge Dauchy, Le juge, bouche de la loi. A propos de la célèbre métaphore de Montesquieu, Nagoya University Journal of Law and Politics, 2014, 256, pp.325-343, url : <https://hal.univ-lille.fr/hal-02959170>. Dernière visite : 07/11/2023 à : 18:45.

12- Serge Sur, Pour un pouvoir judiciaire, *Commentaire*, V 178, N 2, 2022, pp. 291-296, disponible sur: <https://shs.cairn.info/revue-commentaire-2022-2-page-291>, dernière visite : 07/11/2023 à : 22:04.

ثالثا: الرسائل:

13- عمر الحاج محمد الحاج، ضمانات حق المتهم في محاكمة عادلة في الفقه المقارن، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011.

رابعا: مواقع الأنترنت:

14- الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، على الرابط :

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-independence-judiciary>, dernière visite : 07/11/2023 à : 18:46.

15- Giacomo OBERTO, l'autonomie de la justice dans sa gestion : l'expérience italienne, rapport publié sur:

<https://www.giacomooberto.com/rabat2006/rapport.htm>, visité le : 07/11/2023 à : 20:09.

16- Le CSM se penche sur la responsabilité et l'indépendance des magistrats, *Gaz. Pal.* 9 mars 2021, voir : <https://www.labase-lextenso.fr/gazette-du-palais/GPL398x0>, visité le 30/05/2025 à : 19:26.